

سايمون هندرسون: ليسوا سواسية .. لو كان اعدام الأمير تركي من أجل العدالة لكان ابن سلمان وراء القضايا

في إطار تعليقه على إعدام الأمير تركي بن سعود، كتب الباحث الأمريكي بمعهد واشنطن سايمون هندرسون: في 18 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً مقتضباً أعلنت فيه تنفيذ حكم القصاص في الأمير تركي بن سعود بن تركي بن سعود الكبير بتهمة قتل رجل خلال مشاجرة. وكان اسم الضحية عادل بن سليمان بن عبد الكريم المحيميد، الأمر الذي يدل على أنه لم يكن من العائلة المالكة. ولم يُعطى أي تاريخ عن تنفيذ الجريمة، لكن هناك تقارير أخرى أفادت أنها حدثت في كانون الأول/ديسمبر 2012 في مخيم [الثمامنة] خارج الرياض، وأن محكمة أصدرت عقوبة الموت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. ولم يتم تقديم أي سبب للتأخير في تنفيذ قرار الحكم، رغم أنه قد تكون هناك جهود بذلت لتخفييف قرار الحكم من خلال دفع "الدية" لعائلة الضحية.

ويشير إسم عائلة الأمير "سعود الكبير" على أنه ينحدر من فرع أقل "ترشياحاً للتأهل للملوكية" من آل سعود، وهذا يعني أنه كان يحق له فقط حمل اللقب التشريفي "صاحب السمو" بدلاً من "صاحب السمو الملكي" - ويُستخدم هذا اللقب الأخير من قبل السليلة المباشرة لعبد الرحمن، والد الملك عبد العزيز، الذي يُعرف أيضاً باسم ابن سعود، الذي أسس المملكة عام 1932 وأنجب العاهل الحالي الملك سلمان. وقبل أكثر من مائة عام، كان الشيخ عبد العزيز بن سعود الكبير (نجل الأخ الأكبر لعبد الرحمن) قد نازع وصاية ابن عمته عبد العزيز على الحق في أن يكون حاكماً، وهي صفيحة بقيت قائمة إلى أن رب ابن سعود لأخته نورة الزواج من العشيرة المتنافسة. ومنذ ذلك الحين اعتُبرت عائلة الكبير أسرة مؤثرة لكن أبناءها بقوا بعيداً عن مراكز القوة.

ولم تظهر أي معلومات حتى الآن حول طريقة تنفيذ قرار الحكم، وعلى الرغم من أن قطع الرأس بالسيف هو الممارسة الأكثر شيوعاً، إلا أن المملكة تنفذ أيضاً عمليات الشنق والإعدام رمياً بالرصاص. وقد تم إعدام أكثر من 130 شخصاً حتى الآن هذا العام، وفي بعض الحالات علينا وجهاً لوجه. وهناك أيضاً خيار "الصلب" - الذي وفقاً للمفردات السعودية يعني قطع اليد وبتر القدم على الجانبين المعاكسين من

الجسم وعرض الجنة على الملا. ونظرًا للجهود الحالية التي تقوم بها المملكة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحديث اقتصادها عبر البرنامج التنموي الطموح "رؤية 2030"، ربما لافى الأمير تركي نهايته وراء أبواب مغلقة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يُتهم فيها أمير سعودي بالقتل أو يلاقي عقوبة الإعدام. والأكثر شهرة في هذا المدد هي قطع رأس الأمير فيصل بن مساعد بن عبدالعزيز علينا^٣ في عام 1975 بعد اغتيال عمه الملك فيصل. وفي عام 1951، اغتال الأمير مشاري - الأخ غير الشقيق للملك سلمان - نائب القائم بالقنصلية البريطانية في جدة خلال مشادة بينهما حول إمدادات الكحول. وقد نجى مشاري من حكم الإعدام بعد أن استلمت أرملة نائب القائم بالقنصلية مبلغ كبير من المال كتعويض. وحتى أنه تم إعدام أميرة سعودية - ففي عام 1977، تم إطلاق الرصاص ست مرات في رأس الأميرة مشاعل بعد أن اكتُشف أن لديها علاقة غرامية. أما عشيقها، الذي لم يكن من العائلة المالكة، فقد تم قطع رأسه. (وقد أثارت الرياض أزمة دبلوماسية مع لندن بعد قيام التلفزيون البريطاني ببث عرض حول الحادث).

ويحرر بالفعل تفسير إعدام الأمير تركي بأنه دليلاً على أن القانون السعودي لا يميز بين أفراد الأسرة المالكة الذين يبلغ عددهم عدة آلاف وبين باقي سكان البلاد. وما إذا كان الجمهور السعودي، الذي يعتبر أكثر المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي غزارة في العالم، سيقبل هذه الحجة أم لا هو أمر مشكوك فيه، لأن الكثيرين يبدو أنهم يعتقدون أن العائلة المالكة لا تخضع للقانون. على سبيل المثال، لا تزال هناك حكاية يتم الإعتقاد بها على نطاق واسع وتُضايق ولی ولی العهد الأمير محمد بن سلمان- البالغ من العمر واحداً وثلاثين عاماً والإبن المفضل للعاشر السعودي والذي يقف وراء مشروع "رؤية 2030" - ومفادها أنه كان قد هَدَّد قاض سعودي بإطلاق رصاصة عليه منذ سنوات لرفضه التوقيع على إحدى معاملاته التجارية. والأهم من ذلك، لا يزال السعوديون العاديون يتهمّلون تداعيات انخفاض أسعار النفط، من بينها تقليل الإنفاق على الخدمات والبنيان، واعتماد أسعار عالية في المحلات التجارية، وتجميد الأجور. ونتيجة لهذه الصراعات، هناك العديد من التوترات الحقيقية والمحتملة التي تؤدي أدواراً في الهيكل الاجتماعي السعودي، ولن تكون هناك أي قضية قتل ملوكية، مهما كانت غير مألوفة، التي باستطاعتها تبديد هذه التوترات في أي وقت قريب.

سيمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف المجلهر السياسي من عام 2009 بعنوان "بعد الملك عبد الله: الخلافة في المملكة العربية السعودية".